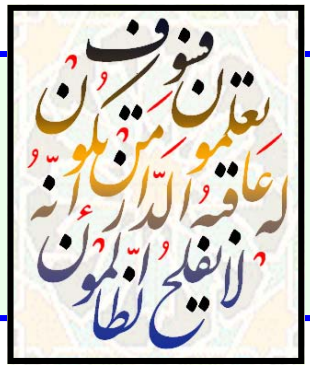

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 277 فبراير 2006 - محرم 1427

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

اربع سنوات على الغدر الخليفي ضد شعب البحرين تاريخ جديد في أوال يتأسس على شرعية الحق

ويحل شهر فبراير، ليسجل اربع سنوات على الغدر الخليفي ونكث العهود والاتفاقات والطعن من الخلف، وليؤكد ان شعب البحرين لم يستسلم برغم الأساليب الرخيصة التي مارستها العائلة الجائرة للقضاء على كرامته وعنفوانه وحقوقه. ونسجل هنا ان الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، فشل فشلا ذريعا في انقلابه، برغم ما يبدو من استمرار مشروعه. ويكفي لتأكيد هذا الفشل عدد من الحقائق: اولاهما ان زنزانات التعذيب الخليفية فتحت ابوابها لأحرار الوطن، الرافضين للاستبداد الخليفي، وهذا تأكيد لأمرين: تواصل المعارضة التي بدأها الاجداد منذ اكثر من ثمانين عاما، وعجز المشروع عن الالتزام بأبسط قواعد اللعبة الديمقراطية، وثانيهما توسع دائرة الرفض لدى المواطنين، بحيث اصبحت الاغلبية الساحقة منهم تلعن هذا النظام وتشعر بعدم شرعيته، وتتمنى تغييره، وثالثهما: تصاعد الدعم الدولي لشعب البحرين في نضاله ضد العائلة الخليفية الجائرة، وذلك واضح من البيانات والتقارير التي صدرت في الشهور الاثني عشر الماضية، والتي تدين الممارسات الخليفية وتعبر عن سخطها لممارسات الحكم الذي يتزعمه الشيخ حمد. ورابعهما: توسع دائرة المعارضة تدريجيا، وحدوث تمايز واضح بين الراغبين في مسايرة الظلم الخليفي والمصرين على مقاومته بكافة الوسائل السلمية. وتزداد الكفة رجحانا لصالح تيار المقاومة المدنية، الآخذة في التوسع سياسيا وجغرافيا. وخامسها، تعمق شعور من تسرع في البداية والتحق بمشروع الشيخ حمد باليأس وخيبة الآمل بعد ان اكتشف خواء ذلك المشروع من اي اصلاح، وانه أصبح أكثر ظلما واستبدادا وفسادا عما كان عليه الوضع سابقا. سادسا: اكتشاف الجهات الدولية حقيقة الوضع في البحرين، واصدار احكام تؤكد ازدياد الوضع السياسي سوءا، وهذا ما كشفه تقرير مؤسسة وحدة المعلومات بمؤسسة "ايكونوميست" قبل بضعة شهور.

في ضوء هذه الحقائق، اصبحت الاجواء مهيأة لمشروع معارض أكثر اصرارا على التغيير، واقوى ميلا نحو سحب الشرعية من الحكم الخليفي، والتخاطب مع الجهات الدولية للتدخل لدعم شعب البحرين في مطالبه بالحق في تقرير مصيره، في ضوء التراجعات الخطيرة في الوضع منذ صعود الشيخ حمد الى الحكم. وربما لم يكتشف الشيخ حمد انه بالغاء دستور 1973، قد ألغى المصدر الوحيد لشرعية حكم عائلته. فقبل ذلك الدستور لم يعترف شعب البحرين بالحكم العائلي التوارثي، بل كان مغلوبا على أمره. فقد كان يعيش في ظل الاحتلال الخليفي بدون ان يعترف به، وكان ذلك الاحتلال مدعوما من قبل بريطانيا بشكل أساس. وقبيل الانسحاب البريطاني من البحرين في 1971 شجعت بريطانيا العائلة الخليفية على البحث عن شرعية للحكم، فجاء الاستفتاء الذي قامت به الامم المتحدة في 1970، ثم جاء الانسحاب البريطاني بعد حصول توافق بين العائلة الخليفية وشعب البحرين على ان تكون سلطتهم محكومة بدستور تعاقدي يشارك الطرفان في كتابته. فجاءت انتخابات المجلس التاسيسي في ديسمبر 1972 ليضع تلك الوثيقة التاريخية التي نظمت العلاقة بين الطرفين. وبرغم سوء حكمه وسياساته القمعية الرهيبة، فقد التزم الشيخ خليفة بن سلمان، رئيس الوزراء الحالي، بأغلب مواد الدستور وأصر على تعليق المواد المتعلقة بالممارسة السياسية والحريات العامة. الشيخ خليفة بن سلمان لم يجرؤ على الغاء الدستور، لعلمه انه المصدر الوحيد لشرعية الحكم

التتمة صفحة (8)

* اعتقلت قوات الأمن والمخابرات أكثر من 22 عشرين مواطنا على خلفية حادثة إعتصام المطار للمطالبة بالافراج عن إعتقال الشيخ محمد سند ، وقد حاصرت قوات الأمن منازل المواطنين لتعتقل نشطاء حقوقين إدعت أنهم شاركوا في عملية تخريب المطار ، وقد امرت النيابة العامة بحبس المتهمين 15 يوما .

* شكلت لجنة تضامن من أهالي المعتقلين وبعض الحقوقين للمطالبة بالافراج الفوري عن رهائن حادثة المطار ، وقد نظمت أكثر من مسيرة وأعتصام في المنامة العاصمة وفي قرى كرزكان والدراز والسنابس و الدية ، إستخدمت القوات المرتزقة والقوات الخاصة الرصاص المطاطي والمسيلات الدموع بوحشية وهمجية ادت إلى سقوط عدد من الجرحى والمصابين .

* امرت المحكمة الصغرى الجنائية باستمرار حبس معتقلي حادثة المطار 15 يوم آخر، وقد طوقت القوات الخاصة والشغب مبنى المحكمة يوم إنعقاد الجلسة الأولى ، ومنعت الشهود من حضور الجلسة واعتدت عليهم باطلاقة الرصاص المطاطي ، كما أصيب الشيخ محمد سند في الحادثة بعده طلقات في ظهره . وتعكس هذه الحالة إستمرار مواجهة المواطنين العزل بالشدة والهمجية في ظل المشروع التخريبي الذي يصادر حرية التعبير والتجمع .

* عقدت ندوة جماهيرية في البلاد القديم ضمت شخصيات من المعارضة ومن قادة حركة حق. وقد أطلق مشروع العريضة الشعبية التي سوف ترفع للامين العام للامم المتحدة ، تطلب فيه إشراف الامم المتحدة على كتابة دستور جديد في البحرين عبر إنتخاب مجلس تأسيسي حر يضع الدستور . ويأتي هذا المشروع بعد أن أثبتت العائلة الخليفية أنها لا تستطيع أن تتعايش مع شعب البحرين ، وأن الدستور 2002 الذي فرض على الشعب قد سلب كل الحقوق والكرامات، وأصبح اداة للاستبداد الخليفي المقنن .

* مازال جهاز القمع الخليفي وقادة التعذيب الوحشي ايام أمن الدولة يمارسون وظائفهم في ظل المشروع الخليفي التخريبي، وقد طور جهاز القمع باستخدام اسلحة جديدة أشد فتكا بالمواطنين العزل سلاح Pepperball Gun

ونشرت الصحافة أن وزير الداخلية أشرف على دورات التدريب للقوات الخاصة لفض الشغب باحدث الاساليب التي تستخدم القمع ولا تترك آثارا واضحة على اجساد الضحايا.

* نشرت مجلة زهرة الخليج الاماراتية مقابلة مع الفنانة السورية أصاله ، التي قالت أنها حصلت على الجواز والجنسية البحرينية بدون أن تعرف لماذا. وقد أخبرها مدير أعمالها أن الشيخ حمد يهديها هذه الهدية . وتعكس هذه الحادثة كيف ان الشيخ حمد يتلاعب بمنح الجنسية بدون أن يخضع للمراقبة او المحاسبة في ظل مملكت الاستبداد المقنن .

الطائفية ومهمة القذرين " فئران المستنقع " (2- 2)

بقلم عباس ميرزا المرشد

"خابت الآمال التي علقها الشيعة على الإصلاحات"
الميجر ديلي/ يناير 1922
" ليس مهما عند رجال المهمات القذرة أن تعيش طائفة بأكملها تحت
وطأة التميز ما دامت مصالح فئران المستنقع مكفولة ومأمن عليها من قبل الديوان الملكي "

ربما كان الوصف مبالغا فيه عندما كتب مراسل اللومند الفرنسية 1997 عن أن البحرين عبارة عن عالمين، عالم السواحل الذهبية وهم الأقلية، وعالم الأكثرية الذين يعيشون في أكواخ بائسة ، لكنه يشير في النهاية إلى حياة الفقر والحرمان والاضطهاد في البحرين ومن الطبيعي أن يشمل هذا العالم سنة وشيعة أيضا.

يتشكل المجتمع البحريني من عدة طوائف دينية وتحتل الطائفة الشيعية المرتبة الأولى من بين تلك الطوائف فهم يشكلون أكثر من 65% ولكن الرؤية الرسمية تحاول أن تخالف هذه النسبة وتدعي أن نسبة الشيعة لا تزيد عن 52% . وقد ذكر الشيخ عبد اللطيف المحمود (اخوان المسلمين) في مقابلة مع مجلة الوطن العربي (عام 2004) أن الأغلبية كانت عند السنة ولكن بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران 1979 تضاعف عدد الشيعة مرتفعا لهذه النسبة وكأنهم إناث أرانب أو شياه قطيع !! ومع ذلك فإن الشيعة في البحرين لا يحظون بالمواطنة التامة و غالبا ما يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية .

تثبيت النسق الطائفي

تتحدد مهمة الرجال القذرين في تثبيت هذا النوع من التمييز ومقاومة أي خروج عن النسق الطائفي المعمول به في أكثر من منطقة إدارية وسياسية. فعلى سبيل المثل تدخل مستشار الملك حسن فخرو عبر اتصال هاتفي مع أحد الفائزين السنة (عصام فخرو) بعد فرز أصوات غرفة التجارة وفوز أغلبية شيعية فيها من أجل أن لا تزيد نسبة تمثيل الشيعة في مجلس الإدارة عن ثلث الأعضاء وتكملة القصة معروفة لدى أعضاء غرفة التجارة. كما أن تحديد الدوائر الانتخابية المعمول بها في الانتخابات البلدية وانتخابات مجلس النواب تصب هي الأخرى في تثبت هذه النسبة أيضا أي الثلث .

في تقريره الأول قام مركز حقوق الإنسان 2003 برصد مظاهر التميز الطائفي في البحرين وأوضح التقرير نتائج خطيرة جدا على مستوى التعايش الاجتماعي وضمان السلم الأهلي وكان من أبسط نتائجه :

أولا الطائفة الشيعية: من بين 572 وظيفة عامة عليا غطاها التقرير، يشغل الأفراد المنتمون للطائفة الشيعية 101 وظيفة منها فقط، أي بنسبة 18%. علما بأن المؤسسات التي لم يغطها التقرير هي الأقل توظيفا للشيعة في جميع المستويات الوظيفية. وبذلك يفترض بأن النسبة الفعلية هي أقل من 18% التي توصل إليها التقرير.

ثانيا طبقة العائلة الحاكمة: يتمتع أفراد من عائلة آل خليفة التي ينتمي لها الملك بامتيازات على صعيد الوظائف العليا. فرغم أن نسبة عدد أفراد هذه العائلة بالنسبة إلى مجموع المواطنين لا يتجاوز 1% إلا أنهم يتقلدون أكثر من 17% من الوظائف العامة العليا. وترتفع النسبة بارتفاع مستوى الوظيفة حيث تصل الى 51% في منصب الوزير ومن في حكمه. كما يسيطر أفراد من هذه العائلة على الشركات الكبرى التي تمتلك فيها الحكومة حصة أساسية، وكذلك يسيطرون على مؤسسات مثل الاتحادات الرياضية. كما أورد التقرير جداول مفصلة عن الوظائف العليا التي يشغلها أفراد من عائلة ال خليفة تفوق المائة منصب

ثالثاً: مجلس النواب: إجمالي عدد الوظائف في مجلس النواب هو 108 يشغل افراد من الطائفة الشيعية 39 وظيفة فقط، اي بنسبة اقل من 37% . مع ملاحظة أن هذه الوظائف التي يشغلها الشيعة تتركز في وظائف: سائق، مراسل، فني إداري، أمين سر لجنة، وفني لجان.

نسبة العائلة الخليفية لمجموع المواطنين 1% ويتقلدون 17% من الوظائف العاليا ، و51% في منصب وزير

القبيلة الطائفية

لقد احتاج النظام الحاكم إلى كثير من المبررات التي تعطيه شرعية لممارسة هذا التمييز الطائفي، فكانت الخطوة الأولى هي تدشين مدونة تاريخية مغلوطة كتبها مؤرخ قبيلة آل خلفية محمد الخليفة النبهاني؛ إذ كتب عام 1923 " كان غالب سكان البحرين شيعة شديدي التعصب على إخوانهم السنيين وكانوا يتغالون في إهانة واضطهاد كل سني وطي بلادهم للحرفة أوالتجارة " فكان من السهل تمرير فكرة أن آل خلفية حرروا البحرين من طائفية الشيعة ونصروا مذهب أهل السنة وأعادوا لهم الاعتبار، وأن على الشيعة أن يدفعوا جزاء أفعالهم الطائفية تلك .

نتيجة لذلك، كان الموقف السني في تلك الفترة بكل أطرافه لا يقل شأنا عن رؤية النظام الحاكم، حيث اعتبروا التشيع نوعا من الهرطقة وبالتالي فلم يألوا جهدا في ظلم واحتقار الشيعة سكان الجزر الأصليين ولم تكن الحوادث التي تجرى على الشيعة من الظلم والتعسف من قبل الحكم القبلي تحرك فيهم الرغبة للتعاطف أو المساندة فقد فرضت ضرائب خاصة على الشيعة وحدهم مثل ضريبة الرقبة وبساتين النخيل وضريبة السمك وبدأ للكثيرين من السنة في عام 1923 ان فكرة المساواة في جباية الضرائب تدخل بريطاني في الشؤون الداخلية " لقد تولدت عن هذه النظرة، طائفية سياسية أيضاً، وبدأ واضحا أن توزيع الإدارات والمناصب والأعمال والمهن وغيرها يتم على أساس تمييز طائفي، إذ تحولت الطائفية عند القبيلة إلى طائفية عقدية تعني الإيمان بأن الطائفية أصبحت جزءا من تاريخ البلاد يدعى لها الأصالة والأساس.

وهكذا كانت الطائفية وسيلة ونتيجة في الوقت نفسه، كانت وسيلة استخدمها النظام القبلي والاستعمار والقوى الإقليمية لإثارة الفتنة وتسهيل التدخل وتأمين المصالح وكانت نتيجة لتحكم النموذج القبلي وسطوته على فئات المجتمع . لذا فإن المراقبين يعتبرون أن الطائفية في البحرين ولدت مع النموذج القبلي وليست بعدا أصيلا في تركيبية المجتمع السياسي مما يعنى أن إنهاء وتجاوز الطائفية كظاهرة يستدعي تجاوز الإطار القبلي والقبيلة السياسية والدولة التسلطية .

ورغم تجاوز المجتمع البحريني لمثل هذه الفكرة فما زالت أقلام رجال المهمات القذرة من الكتاب في الصحافة تتجاهل واقع التمييز، وتعتبره واقعا جيدا بل إنها ترفض التداول فيه بحجة الطائفية، وكأنها رسالة موجهة إلى الطائفة الشيعية لترغمهم على القبول بوضعية التميز والتخلي عن فكرة المواطنة .

لم تسجل كتابات رجال المهمات القذرة أية إدانة لمثل هذا التميز وسعت جاهدة وبمكر لا يخفي أنفاس طائفية نتنة إلى المراوغة وتحويل دفة الحديث في هذا الموضوع .

فئران المستنقع

في العام 2001 بادرت القيادات الشيعية بعرض مشروع وحدة إسلامية مع ممثلي الإخوان المسلمين وجمعية التربية الإسلامية وكخطوة

التممة صفحة (3)

فئران المستنقع 2

تتمة من صفحة (2)

أولى قامت لجنة الاحتفالات المركزية التابعة لجمعية التوعية بدعوة رئيس جماعة الإخوان عيسى بن راشد آل خليفة للمشاركة في الاحتفال بذكرى المولد النبوي في منطقة بني جمرة ولبى الدعوة بالفعل. بعدها بمدة قصيرة تلقى الاستاذ عبد الوهاب حسين مكالمة من أحد أقطاب الاخوان المسلمين يخبره فيها عن عدم قدرة جماعته لمواصلة مشروع الوحدة الإسلامية لوجود أوامر عليا (تحديدا من الديوان الملكي) بمنع هذا التقارب وعلل هذا الاخواني موقفه بعدم رغبة جماعته في مخالفة أوامر ولي الأمر !

بعد تنظيم الجمعيات السياسية الأربع للمسيرة الإصلاح الدستوري يوم الجمعة 25 مارس 2005 ورفعت فيها أعلام مملكة البحرين بكثافة ملحوظة ، سارع رجال المهمات القذرة إلى الطعن في هدف المسيرة ورفع الأعلام ووصفت سميرة رجب رفعي الأعلام بممارسة "التقية" كما هي عادة الشيعة في حين انبرى البعض الآخر إلى تحجيم عدد المشاركين الضخم (قرابة 80 ألفا حسب منظمي المسيرة) وصبغ المسيرة بالطائفية لكونها خرجت في منطقة سترة (رضي السماك، عقيل سوار) ولم تخرج في منطقة الرفاع ! أتت هذه التصريحات على خلفية تهديد وزارة الداخلية وتهديد وزير قوة الدفاع بالتصدى لأي مسيرة غير مرخصة تطلقها الجمعيات السياسية وكأن هناك تنسيق مصالح ورغبات بين هؤلاء و وزارة الداخلية من أجل إحكام القبضة الأمنية .

ومع كل نشاط تقوم به جمعية الوفاق أو الأطراف الشيعية أو اللجان الأهلية يتحرك أولئك الرجال القذرون كحركة فئران المستنقعات فيبدون مناخيرهم ويخفون أجسادهم بكومات المكرمات والمبالغ الكبيرة المحولة لهم من الديوان الملكي .

كثيرا ما كان عبدالله هاشم يُخّرج تصريحات صحفية موتورة ليصف أنشطة جمعية الوفاق السياسية بالطائفية والفئوية وأحيانا بالأقلوية، ويتبع إثره مجموعة الفئران الأخرى، وهي تُهم ما برحت جمعية الوفاق تواجهها منذ التفكير في إنشائها منذ عام 2001 .

تزداد حماسة فئران المستنقعات شراسة عند إبراهيم الجمعان (عضو جمعية الوسط الإسلامي) فيؤكد أن الخطر الداهم على البحرين قادم من إيران وإنها أخطر من إسرائيل على البحرين. ويصف أدلة التمييز الطائفي في بعض وزرات الدولة بأنه نابعة من حقد طائفي (في إشارة إلى مقالات السيد ضياء الموسوي. راجع ورقة إبراهيم جمعان في ندوة الطائفية في المشرق العربي بالملتقى الثقافي الأهلي 7 سبتمبر الماضي) و لايرى غضاضة في اعتماد دستور 2002 لأنه يحقق التوزان السياسي المطلوب للمشروع الإصلاحي الملكي .

وبتعاضد مع حزب البعث وقابضي كربونات النفط تم ترويج مصطلح الصفوية الإيرانية لوصف الأنشطة السياسية الشيعية. فمن وجهة نظر سميرة رجب وحافظ الشيخ وعبدالله العباسي وعادل المعاودة وحديثا علي سيار الذي خان الباكر وجماعته 1954 - 1956، إن ارتباط شيعة البحرين بالمرجعية الدينية (كالتقليد) يعد بنظر هؤلاء إحياء وامتدادا للدولة الصفوية الشيعية التي قامت في إيران منذ القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر .
تتسق هذه الرؤية مع رؤية السلطة الأمنية في كل حملة تشهير بالشيعة الذين هم عرضة لتنفيذ مخططات إيران ويعملون وفق أجندة سرية تستهدف ضم البحرين إلى إيران ويتجاهل هؤلاء أن الوجود الشيعي في البحرين قد سبق الوجود الشيعي في إيران مع ذلك يصر أولئك (الفئران) على استقلالهم الفكري وأنهم لا يحملون تأييد توجهات السلطة الأمنية وخططها في إثارة الفتنة الطائفية.

خطورة التجنيس ودوره المرعب في تغيير التركيبة الديمغرافية للبحرين إستثمرته الحكومة في انتخابات 2002

القذارة السياسية

تكاد تنحصر مهمة هؤلاء في محاولة اقتناص أي فرصة من أجل خلق بلبلة في تناول الملفات الساخنة خصوصا تلك المتعلقة بواقع التميز الطائفي كالدوائر الانتخابية وقضية التجنيس ومسألة صلاحيات المجلس الوطني أو المسألة الدستورية . ليس مهما عند رجال المهمات القذرة أن تعيش طائفة بأكملها تحت وطأة التمييز ما دامت مصالح فئران المستنقع مكفولة ومأمن عليها من قبل الديوان الملكي .

يؤكد عبد الله هاشم في أحدث تصريح له نشرته صحيفة الوسط بتاريخ 3/ 1/ 2006 على أن توزيع الدوائر الانتخابية يتناسب مع المرحلة وأن انتهاكها سيدخل المجتمع في تعقيدات لا يحمد عقباها، والأمر لا يتخلف عند السلفي ممثل جمعية الأصالة حمد المهندي الذي يرى أن توزيع الدوائر عادل جدا وهو أمر صرح به عادل المعاودة الذي طالب بمزيد من تقنين الدوائر الانتخابية لضمان فوز السنة بصورة أكبر مما هي عليه الآن. ويعد عادل المعاودة واحدا من أفراد الحلقة الضيقة التي أعدت نظام الدوائر الانتخابية بشكله الحالي؛حيث كان يعمل في الجهاز المركزي للإحصاء قبل أن ينتقل بعد ذلك إلى نائب في البرلمان.
و لا يخجل حافظ الشيخ الذي خرج عشية التصويت على ميثاق العمل الوطني مرتديا شعارات ضد التجنيس من تكرار الدعوة إلى فتح الباب لتجنيس لمزيد من القادمين العرب لمواجهة خطر اندثار المصب الرئيسي قاصدا أهل السنة .

يتفق جمع هائل من السياسين على خطورة التجنيس ودروه المرعب في تغيير التركيبة الديمغرافية للبحرين. وتكشف بعض الأرقام عن تجنيس الحكومة لما يزيد عن خمسين ألفا متجاوزة ذلك قانون الجنسية حيث منحت الجنسية لأكثر من ثلاثين ألفا غير مستحقين لها وظهر للعيان أن الحكومة استثمرت هذا العدد الهائل في انتخابات المجلس الوطني 2002 وهي بصدد تكرار اللعبة مرة ثانية في أي انتخابات تجرى .

من وجهة نظر ذوي المهمات القذرة (صلاح فؤاد عبيد، أحمد المرشد) فإن التوصل إلى تعادل النسبة الطائفية هو أمر ضروري حتى وإن استدعى ذلك خرقا للقانون ويكتفي بعضهم بإثارة تجنيس العجم الإيرانيين (الشيعة) كمقابل لفرض تجنيس الهولة (سنة إيران) و السلاسل الطويلة من الوافدين السنة الذين يتجاوز عددهم الآلف وأغلبهم غير مستحقين للجنسية.

لا يقف الأمر هنا فقط، فالحديث عن مزيد من الديمقراطية ونقد دستور 2002 والمطالبة بمكتسبات دستور 1973 تعتبر مطالبة مخطط لها بأجندة سرية، وتوجه تهم قاسية ناحية جمعية الوفاق بالذات من قبل (عقيل سوار و سوسن الشاعر) إن هي طالبت بذلك، فصلاحيات مجلس النواب ينبغي أن تكون مناصفة بين الشعب والنظام الحاكم .

التهمة الجاهزة دائما ، إن مزيدا من الديمقراطية يعني سيطرة الشيعة على أغلبية مجالس السلطة التشريعية وفي حالة حدوث ذلك فإن الشيعة سيقلبون الحكم ، هذه الدعاية السياسية كثيرا ما روجها أعضاء جمعية المنبر الإسلامي (الإخوان المسلمين) أمام الباحثين الغربيين الذين يأتون إلى البحرين لتقديم أطروحات جامعية عن الأوضاع السياسية في منطقة الخليج .

وأخيرا خرج الفأر السمين ليصف كتاب ملتقى البحرين بالخفافيش لأنهم يقامون حملات التزيف والانبطاحات السياسية فالوضع الذي تعيشه البحرين هو جو السلام والمحبة وهو جو قائم اساسا على التميز والطائفية .

انتهي الحديث ولم تنته القصة بعد

انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في البحرين:
احتجاز تعسفي وملاحقة ومحاكمات غير عادلة بحق عشرين مواطنا بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان

- التناقضات والانتهاكات المتعلقة بالقضية
- تفاصيل الجلسات الأولى للمحاكمات

يتابع مركز البحرين لحقوق الإنسان بقلق بالغ محاكمة مجموعات المواطنين –بينهم نشطاء حقوق إنسان – بدوافع تبدو أنها سياسية وانتقامية. والجدير بالذكر أن العديد من المتهمين في هذه القضية سبق وان تعرضوا لاعتداءات قوات الأمن أو الاعتقال خلال الشهور الستة الأخيرة بسبب نشاطاتهم. وأن أربعة من هؤلاء، وهم حسن عبدالنبي وحسن الحداد ونادر عبدالإمام ومحسن السلمان كانوا ضمن عشرة أشخاص اعتصموا في مبنى الأمم المتحدة في ديسمبر الماضي للمطالبة بالحماية من تهديدات السلطة، فيما تعرض اثنان آخرون من نفس المجموعة، وهم عبدالرؤوف الشايب وسيد شرف الستري لاعتداء قوات الأمن أثناء تواجدهم في المطار، ويعتبر البعض ذلك تصفية للحسابات قامت به السلطة ضد الناشطين المذكورين ورسالة قوية لغيرهم من الناشطين ومؤسسات المجتمع المدني الذين يطالبون بإصلاحات حقيقية وتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان. وكانت أحداث المطار قد تواكبت مع قضية أخرى في نفس الاتجاه تمثلت في استدعاء جهاز الأمن لكل من رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي والناشط الحقوقي عبدالنبي العكري بسبب انتقاداتهم للسلطة في جريدة القبس الكويتية.

إن ما سيرد في هذا البيان يكشف بشكل موجز بأن السلطة قد تعاملت مع قضية المعتقلين في حادثة المطار بدوافع سياسية وليس قانونية، وأن هذه القضية ذات علاقة بانتهاك المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحق في حرية التعبير، والحق في حرية التجمع، وبالاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن، وبالحجز التعسفي، وسوء استخدام النيابة العامة لسلطاتها، وعدم استقلالية القضاء. وإن الشواهد تدل على أن المتهمين في هذه القضية لا يتمتعون بفرصة حقيقية للحصول على محاكمة عادلة. وبناء على جميع ذلك، يطالب مركز البحرين لحقوق الإنسان بإطلاق سراح المعتقلين فورا. وإذا كان ثمة قرائن حقيقية على قيام أي شخص بالتخريب فيجب أن يكون ذلك ضمن إجراءات عادلة وفقا للمعايير الدولية، ولا يمنع ذلك الإطلاق الفوري لسراح المعتقلين. ويطالب المركز بالتحقيق الفوري والمحايد في لاتهامات الموجهة لقوات الأمن بالاستخدام المفرط للقوة. ويوصي المركز باستخدام هذه القضية لتقييم أداء النيابة العامة واستقلالية القضاء، كما يطالب المركز بتعويض المتضررين من أية انتهاكات للقانون والمعايير الدولية.

الجدير بالذكر أن أهالي المعتقلين قد بدءوا حملة للتحرك على إطلاق سراح المعتقلين، وقد واجهت قوات الأمن فعالياتهم حتى الآن بعنف، وأن مركز البحرين لحقوق الإنسان يساند بشكل كامل تحرك لجنة أهالي المعتقلين ويقوم بتوثيق قضايا المعتقلين والاعتداءات التي تقوم بها قوات الأمن ليتم إصدار تقارير موثقة حول القضية ورفعها للجهات الدولية المختصة.

الانتهاكات والتناقضات المتعلقة بالقضية:

أولا: تضارب موقف السلطة بشأن "المتهم" الأساسي ومعاقبة المتعاطفين مع قضيته: أقدمت السلطة بتاريخ 25 ديسمبر 2005 على إلقاء القبض على الشيخ محمد سند بتهمة المساس بأمن الدولة بسبب مطالبته علنا بإجراء استفتاء على شرعية النظام السياسي في البحرين بإشراف الأمم المتحدة. ولكن بدلا من تقديمه للنيابة العامة أو المحاكمة كما كان مزمعا، تم إطلاق سراحه بعد أربع ساعات، ثم تم استقباله في اليوم التالي من قبل نائب رئيس الوزراء، وكان ذلك التحول نتيجة التفاعل الشعبي مع القضية الذي انعكس في اعتصام المتضامنين معه في مطار البحرين. وفي الوقت الذي اضطرت السلطة للتنازل عن القضية الأساسية ضد الشيخ سند، فقد تم اعتقال المتضامنين معه وتقديمهم للمحاكمة. رغم أن التهمة التي كانت موجهة للشيخ سند مبنية على واقعة لم ينكرها هو وتعتبر جناية وفقا لقانون العقوبات البحريني - الذي يتعارض بالطبع مع المعايير الدولية- في حين أن تهم التجمهر والإتلاف الموجهة للمتضامنين معه غير ثابتة وهي جنح وليست جنايات وفقا للقانون نفسه.

ثانيا: من بدأ المواجهة، وما هو حجم التخريب الفعلي: في اليوم التالي لحادثة المطار صرح المقدم ماهر أحمد بوعلي مدير مديرية شرطة مطار البحرين الدولي بأنه "إثر ضبط (خالد حميد منصور سند) المطلوب في قضية ماسة بالأمن الوطني، في تمام الساعة الثامنة مساء تجمع بعض الأشخاص داخل صالة الوصول بالمطار بلغ عددهم حوالي 100 فرد، وقاموا بإلقاء هتافات وإحداث الفوضى والإرباك بالصالة وهو ما دعا الشرطة إلى إنذارهم بالخروج من صالة المطار، ولما لم يمتثلوا تم التعامل معهم وإخراجهم من الصالة وتفريقهم، وفي هذه الأثناء قاموا بإحداث شغب وتكسير عدد من البوابات الرئيسية للمطار، وقد تمكنت الشرطة من السيطرة على الوضع وإعادة الهدوء إلى المكان، كما تمكنت من القبض على أربعة من مثيري الشغب والتخريب وسوف يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيالهم وعرضهم على النيابة العامة للتحقيق معهم فيما نسب إليهم" (المصدر: أخبار الخليج 26 ديسمبر 2005)

من خلال التصريح الرسمي المذكور يتبين أن وزارة الداخلية قد ادعت بأن: عدد المتجمعين كان حوالي 100 شخص، وأن التكسير حدث بعد أن قامت الشرطة بإخراجهم من الصالة وتفريقهم بالقوة وليس قبل ذلك، وأن من تمكنت الشرطة من القبض عليهم كانوا أربعة أشخاص فقط، (حيث أن بقية المعتقلين تم اعتقالهم بعد ذلك بأيام).

- لقد قامت النيابة العامة بإصدار قرار الحبس بحق المشتبه بهم العشرين ومن ثم تقديمهم للمحاكمة بناء على شهادات رجال الأمن فقط ودون النظر في ظروف الحادث ودون الاستماع إلى أقوال مئات الشهود الذين كانوا في المطار.
- لم تحقق النيابة في الادعاءات باستخدام قوات الأمن للقوة بشكل مفرط ضد المتجمعين ومن بينهم المعتقلين أنفسهم رغم آثار الضرب الواضحة على أجسادهم وإن ذلك يلقي بظلال ثقيلة على استقلالية النيابة العامة عن السلطة التنفيذية وحياديتها

التتمة صفحة (5)

تتمة تقرير الانتهاكات من ص 4

وتبعيتها المفترضة للقضاء.

ثالثا: تهمة التجمهر في المطار: يمنع المرسوم المتعلق بالاجتماعات والمواكب اجتماع أربعة أشخاص أو أكثر في مكان عام بدون إخطار مسبق، وهو قانون ينتهك أساسا المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ورغم ذلك فإنه من المستغرب تطبيق هذا القانون على المتواجدين في المطار الدولي لاستقبال أو توديع أي شخص. ومن المثير للاستغراب أيضا انه قد ثم توجيه تهمة التجمهر لعشرين شخصا من بين حوالي مائة شخص تجمعوا في ذات القضية حسب بيان وزارة الداخلية (أكثر من 300 شخص حسب المصادر الصحافية). وبين هؤلاء عدد من رجال الدين والشخصيات المعروفة.

رابعا: لماذا مطار البحرين: اختارت السلطة القبض على الشيخ محمد سند في مطار البحرين، في حين كان هو قد أدلى بتصريحاته قبل ذلك بشهرين وهو في البحرين، وكان بالإمكان استدعائه قبل سفره أو بعد عودته لمنزله. وبناء على ذلك فإن السلطة تتحمل المسؤولية الأساسية في أن يحدث ما حدث في المطار وليس في مكان آخر. ولم يتم حتى الآن تقديم أي دليل لما شاع في وسائل الإعلام بأن هناك من خطط لاستهداف مطار البحرين .

خامسا: استخدام وسائل الإعلام ضد المتهمين: قامت السلطة بحملة إعلامية واسعة استغلت فيها سيطرتها على وسائل الإعلام، لتصوير ما حصل في المطار على أنه مؤامرة لاستهداف المطار كمنشأة أمنية، وقد تمثلت تلك الحملة في تصريحات رسمية من قبل كبار المسؤولين في الدولة، وطريقة صياغة الأخبار وإعداد البرامج في الإذاعة والتلفزيون، وتحقيقات ومقالات صحافية، ومقابلات وبيانات استنكار وشجب من الجمعيات السياسية والنواب الموالين للدولة. في حين امتنعت وسائل الإعلام عن نشر الوقائع وأقوال الشهود العيان، وتم حجب الآراء من جهة المتهمين أو الجهات المحايدة. ولذلك فقد كانت مفاجأة كبيرة للرأي العام الذي كان يسمع عن تخريب مبالغ فيه لمنشآت المطار عندما نشرت الصحف بأن لائحة الاتهام تضمنت بأن حجم التخريب في المطار لا يتجاوز كسر في واجهة زجاجية للمطار وبعض المقاعد بصالة القادمين بكلفة إجمالية قدرها مدير المطار 460 ديناراً (جريدة الوطن 8 يناير 2006). إن ذلك يكشف خطورة سيطرة السلطة على وسائل الإعلام وتأثيرها على سير العدالة، ويبين كيف أن المتهمين قد تم تجريمهما قبل تقديمهما للقضاة دون مراعاة المبدأ العام الذي يقضي بأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته.

سادسا: التطويل المتعمد لفترة الحبس الاحتياطي: عندما تم تقديم المتهمين للمحاكمة بعد أكثر من 10 أيام من التوقيف، احتج المحامون لدى القضاة بعدم السماح لهم بمقابلة موكليهم، وعدم إطلاعهم على ملف الإدعاء، وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين أثناء سير المحاكمات، فاتخذ القضاة في المحاكم الثلاث التي قدم لها المتهمون قرار تأجيل القضية لمدة تتراوح بين 16 إلى 28 يوماً ليتاح للمحامين اللقاء بالمتهمين والإطلاع على ملف القضية، ولكنهم قرروا في ذات الوقت استمرار الحبس.

- لقد منعت النيابة العامة المتهمين من اللقاء بالمحامين قبل تقديمهم للمحاكمة، رغم أن ذلك من حقوقهم الأساسية منذ اليوم الأول للاعتقال ليس فقط وفقا للقوانين الدولية ولكن وفقاً للقوانين البحرينية أيضاً.
- أن النيابة العامة هي السبب في تأجيل المحاكمة، ولكن القضاة قرروا إبقاء المتهمين في السجن لمدة أطول رغم عدم تمكن القضاة من النظر الفعلي في القضية والاستماع للدفاع، وعدم وجود أية دواع لاستمرار الحبس أثناء فترة المحاكمة.
- أجمع القضاة في المحاكم الثلاث على قرار استمرار الحبس في فترة المحاكمة، مما يثير الشك بأن القرار كان سياسياً وقد تم اتخاذه بشكل سابق للمحاكمة ومن قبل جهة أخرى.

تفاصيل المحاكمات:

تم خلال يومي 7 و8 يناير الجاري عرض قضايا عشرين متهما أمام المحكمة الجنائية الصغرى بتهم المشاركة في التجمهر وإتلاف الممتلكات العامة. وقد تم تقييد دخول أهالي المتهمين لقاعات المحكمة، ولم يتمكن المتهمون من الاجتماع مع محاميهم قبل جلسات المحاكمة أو بعدها. كما تم منع الناشط الحقوقي نبيل رجب نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان من الحضور لمراقبة الجلسات.

وكانت المحكمة الصغرى الجنائية الثانية قد قررت يوم 7 يناير استمرار حبس المجموعة الأولى المكونة من سبعة من المتهمين مع تأجيل النظر في القضية إلى 23 يناير الجاري للاستماع إلى شهود النفي ولإطلاع هيئة الدفاع على أوراق الدعوى، وهؤلاء المتهمون هم 1/ نادر إبراهيم عبدالامام، 32 عاماً، جدحفص، (عضو لجنة الدفاع عن النشطاء وسجناء الرأي) 2/ حسن عبدالنبي، 25 عاماً، سترة، (منسق لجنة العاطلين وكان قد تعرض للاعتداء والاختطاف سابقا من قوات الأمن) 3/ بدر أحمد الجزيري، 40 عاماً، الديه، 4/ ياسر خليفة، 31 عاماً، جدحفص، 5/ جواد عبدالله السلمان، 24 عاماً، جدحفص، 6/ حسن مجيد الجشي، 20 عاماً، المنامة، 7/ قاسم محمد خليل، 19 عاماً، كرزكان. وكان محامو المتهمين السبعة قد طالبوا أمس بإطلاق سراحهم، فيما طعن المحامي محمد المطوع في دستورية القضية وشيوع التهمة لوجود اكثر من200 شخص بالمطار خلال الأحداث.

وفي نفس اليوم قدم للمحاكمة أيضا المواطن محمد يوسف عبدالله السنكيس، مقابة، وكان قد تم الاعتداء عليه بالضرب واعتقاله من قبل قوات الأمن يوم 30 ديسمبر أثناء اعتصام للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين في هذه القضية. وقد قررت المحكمة إطلاق سراح المتهم بكفالة.

وفي اليوم التالي (8 يناير) تم تقديم 10 مواطنين في مجموعتين للمحاكمة في نفس قضية التجمهر في المطار وإتلاف الممتلكات العامة. وقد أجلت المحكمة الصغرى الجنائية الثانية إلى 30 يناير قضية ثلاثة من المتهمين وهم: 1/ محسن عبدالله السلمان، 23 عاماً، جدحفص، (وهو عضو إداري في لجنة العاطلين) 2/ حسن الحداد، 25 عاماً، المحرق، (ناشط مستقل) 3/ محمد حسن عاشور، 21 عاماً، كرزكان. في حين أجلت المحكمة الصغرى الجنائية الرابعة إلى 5 فبراير القادم قضية سبعة آخرين وهم: 1/ عاطف مهدي أحمد، الجفير، 2/ يوسف أحمد حسين، المعامير، (عضو في لجنة العاطلين) 3/ فخري عبدالله، السنابس، 4/ ناصر علي ناصر، 33 عاماً، رأس رمان، 5/ محمد مجيد الجشي، 24 عاماً، المنامة، 6/ إسماعيل حسن مكي، جدحفص، 7/ عبدالأمير مدن، 25 عاماً، المعامير. ولم تعتن المحكمة بطلب المحامين وأهالي المتهمين بالإفراج عن المتهمين، فقد مددت حبسهم على ذمة القضية.

كذلك فقد نادى قاضي المحكمة بأسماء متهمين آخرين قال بأن عليهم تسليم أنفسهم ليتم محاكمتهم في نفس القضية، وعرف من بين هؤلاء كل من: عبدالله زين (عضو في لجنة العاطلين)، علي قمبر، سيدعلي سيد مجيد.

ساحل كرباباد الآن: تغيير التركيبة البحرية مستمر..
السلطة تواصل التخريب، ولا حياة لمن تنادي!

عبدالجليل السنكيس
البحرين: 14 يناير 2006م

من الملاحظ هذه الأيام، تراكم الرمال أمام ساحل كرباباد لينذر بوجود مشروعات استثمارية خاصة تحول هذا الساحل من ملكية عامة لكل الناس إلى ملكية خاصة ولمتنفذين. والغريب في الأمر عدم وجود برامج على الأرض تمنع مواصلة برامج تحويل الأراضي العامة والسواحل والجزر الى ملكيات خاصة، يحميها "القانون". وبالتالي، فالناس الذين يذهبون كل يوم للتمتع بالواجهة البحرية، أو حتى أولئك الذين يقتاتون على البحر من تلك المنطقة، هم خارجون على القانون، ومعتدون على الملكية الخاصة! وهذا، ما اعتقد السبب وراء عدم صدور أصوات، وإن أصبحت ظاهرة حتى خارج مجلس نواب الشورى. فالقوانين تحمي المتنفذين وتخلق واقعاً يصعب تغييره، إضافة الى عملية التدجين وضعف الهمة لرفض ما يحدث وخلق برامج شعبية إحتجاجية على ذلك.

إن برامج التغيير المختلفة على أرض الواقع السكاني والجغرافي والبحري مستمرة، إلا التغيير التشريعي وآلية صناعة القرار. فبرنامج التغيير الديمواغرافي متواصل، ويصرح به النظام وبكل تبجح وصلافة، دون الخوف والحساب لأي ردود فعل شعبية رافضة. وما أدل على ذلك، أن يرسل الجواز والجنسية البحرينية الى المطربة السورية "أصالة" وهي في مخدعها في دبي[1]. أليس في ذلك التصرف، إستهانة بكل المعاني الوطنية والثوابت، وحتى التشريعات التي تم إصدارها دون إرادة ورقابة شعبية؟ دلوني، أين يحدث ذلك وفي أي من بلدان العالم، أن يقوم النظام بارسال الجواز والجنسية لشخص، ليس فقط غير مستوفٍ أو محتاج للجنسية، بل لم يقدم طلب لذلك، ويأتيه كل ذلك هدية "مغازلة وتقرب" على حساب هوية وتركيبة الشعب؟ إن ذلك استخفاف مفرط بالشعب وبالهوية البحرينية، ولا يعبر بصدق عن إحساس ولاء لهذا الوطن او الحفاظ عليه وعلى هويته. لكنه، للأسف الشديد، استهوان لهذا الشعب الطيب واستخفاف به وبقياداته الشعبية ورموزه الوطنية. فهل بقت قطرة من عزة أو كرامة، بعد هذا الحدث المجلجل؟

وبشكل موازٍ لتغيير التركيبة السكانية المبرمج، هناك تغييران آخران يسيران بموازاته؛ التركيبة الجغرافية والتركيبة البحرية. أما عن مشروع تخريب التركيبة الجغرافية، فقد بدأ حين قررت السلطة ان تحول البحرين لمملكة خاصة بالعائلة الخليفية، يتاجرون، يملكون، ويهدون ما يريدون منها لمن شاءوا. فمع نهاية عام 2000 أصبحت أكثر من 90% من الأراضي العامة في أيد خاصة –حسب تصريح وزارة الاسكان. هذا الرقم يخص أربع جزر هي البحرين أو المنامة، المحرق، وسترة والنبيه صالح. أما عن الجزر الأخرى، فقد ظهر للعيان ملكية كل من جزيرة "جدة"، وجزيرة "أم الصبان" وجزيرة "أم النعسان" لأقطاب العائلة الخليفية: الشيخ خليفة بن سلمان، والشيخ محمد بن سلمان والشيخ حمد بن عيسى بن سلمان، وما خفي أعظم. كما علم بتمليك أمراء الخليج، في الكويت (الشيخ جابر الأحمد الصباح، والشيخ سعد العبدالله السالم الصباح) والسعودية (الامير بندر آل سعود)، لسواحل وبعض القطع البحرية للبحرين في المالكية، ودمستان وغيرها.

أما عن الأراضي "البحرية"، فالسباق محموم بين أفراد العائلة "الكبار" لإستملاك القطع البحرية وعرضها للتمليك والإستثمار الدولي. ولأن "دهنا في مكبتنا" كما يقول المثل، فإن السلطة التنفيذية، وبأوامر عليا، اصبحت هي التي تدفن البحر وتعيد شراء ما تدفن بعد أن يتملك تلك الآراضي أفراد العائلة الخليفية وفي مقدمتهم الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وتشير الوثائق الى تمليك الشيخ خليفة نفسه، كل الأراضي في شمال البحرين في منطقة "السيف"، حوالي فندق المريديان "راتز كارلتون"، فرضة البحرين وما جاورها، شمال السنابس (بحر السنابس سابقاً) وغيرها. كل هذه الأراضي أصبحت خاصة، ولا يحق لأحد من الأجيال الحالية او القادمة المسائلة فيها أو إستعادتها، خصوصاً بعد بيعها في السوق، وإقامة مشاريع تجارية ضخمة لمستثمرين من داخل البحرين وخارجها (مشروع ابراج اللؤلؤة ومشروع مارينا وست والمشروع السكني حول ملعب الرفاع للجولف ومشروع العرين الصحراوي ومشروع درة البحرين برأس البر ومشروع المرفأ المالي وتوسيز وجزر أمواج والجزر الثلاث مقابل المنطقة الدبلوماسية).

أما عن التغيير البحريي أو البيئي، فلقد طالعتنا الصحف على صفحتها الأولى[2] خبر قيام شركة أمريكية على تحديد ثلاثة مواقع لثلاث مدن وأن وزارة شئون البلديات والزراعة تدرس مشروعاً إسكانياً في محمية "فشت العظم"، كما سيتم الشروع في ردم 20 كيلومتراً مربعاً في منطقة (فشت الجارم) لبناء المدينة الشمالية، كما يتم حالياً ردم مناطق واسعة لاقامة المشاريع الخاصة السالفة الذكر. أما عن خليج توبلي الذي تقلص من 25 الى أقل من 7 كيلومتر مربع، بسبب ردمه بعد أن تحوّل لقسائم بحرية خاصة قام أصحابها ببيعها في السوق.

"يعتبر خليج توبلي من أغنى المناطق البحرية بالثروة السمكية والروبيان والأحياء البحرية الأخرى كما يحتوي على بيئة الأعشاب والطحالب، اضافة الى المسطحات الصخرية وبيئة النباتات الملحية. ويوجد بالخليج حالياً أكبر محمية طبيعية لنبات القرم الذي يعد ملجأ هاماً للطيور المهاجرة والطيور البحرية الأخرى النادرة كما يعد هذا النبات الحاضن والحامي لتكاثر صغار الأسماك والروبيان، حيث كان الخليج هو المصدر الرئيس لتزويد البلاد بهذه الثروة البحرية"[3].

لقد أثّر ردم البحر بشكل كبير على توافر أسماك عرفت بها البحرين، كالهامور والكنعد وغيرها. فالهامور مثلاً يعيش في الكهوف البحرية والفشوت، وقد تسبب الردم في انحسار هذا النوع من السمك في مناطق قريبة من البحرين الأم، كمنطقة جنوب جزيرة المحرق التي كانت "سابقا" غنية بسمك الهامور سيما الخور الفاصل بين منطقة "حالة بوماهر والحورة"[4].

الخلاصة:

حسب البحث الذي قام به أحد الصحفيين في تناوله نهب خليج توبلي أن هناك 15 مرسوماً وقراراً لم تستطع أن توقف الردم المتواصل في ذلك الخليج. فلا نواب الشورى، ولا روّاد إدارة حماية البيئة والمدافعين عنها إستطاعوا أن يمنعوا ذلك السرطان. السبب معروف، فالسلطة وأقصد هنا العائلة الخليفية، هي الكل في الكل. فلا نواب بما لهم من صلاحيات مقيدة ومحددة غير الصريخ والصراخ، ولا جمعيات سياسية ببالوناتها وخطبها وخطابها قادرة على إيقاف هذا الزحف الجارف من التخريب الممنهج ذي الإبعاد المختلفة. تخريب سكاني يهدف لمسخ الهوية البحرينية وثقافتها وتاريخها، وتخريب الحدود الجغرافية البحرينية لتصبح أراضي خاصة لغير البحرينيين، وأخيراً تخريب لعناصر البيئة البحرية التي عرفت بها البحرين وعرفها البحرينيون طوال التاريخ. فحتى الروبيان والهامور لم ينجيا.
ويبدو أن الهدف البعيد هو مسخ وقتل كل ما هو بحريني او متصل به. التاريخ، والثقافة، والبيئة، والأرض، والبحر، ولم يبق إلا الهواء.

---

[1] مجلة "زهرة الخليج" الإماراتية، 31 ديسمبر 2005م.
[2] "شركة استشارية تعمل على تحديد ثلاثة مواقع لثلاث مدن، «التخطيط »تدرس مشروعاً إسكانياً في فشت العظم"، 7 يناير 2006م، جريدة الأيام
[3] جريدة الأيام، 19 فبراير 2005م.
[4] "القصة الكاملة لهروب هامور حالة بوماهر"، 20 أغسطس 2005م، جريدة الأيام

يا سجناء الرأي والضمير
أنتم بقية الصامدين في زمن الاستسلام

نقرأ أسماء الذين يرزحون في زنزانات التعذيب الخليفية، فنزداد ثقة في الله سبحانه وتعالى بحتمية انتصار المظلومين، ودحر الظالمين. نقرأ هذه الاسماء فسترجع القوائم الطويلة لسجناء الرأي الذين اكتظت بهم سجون الظلم الخليفي البشع، فنقول: ما أشبه الليلة بالبارحة. يقول البعض: ما الذي تغير؟ فنرد متسائلين: نعم، ما الذي تغير؟ ما الذي تحقق على أيدي الحاكم الحالي سوى المزيد من الخلفنة والتمييز والتغريب والأمركة؟ لم يتغير الحكم، بل تغيرت نفوس البعض، وأصبح ينظر الى الحكم القبلي الاستبدادي نظرة "حديثة" تقوم على اساس الاستسلام للواقع وعدم السعي لتغييره.

لقد انتهى عهد الانظمة الشمولية في كافة انحاء العالم، ولا يوجد بلد متحضر اليوم يتوارث حكمه الأبناء من الآباء، بل اصبحت الشعوب تختار انظمة الحكم لديها. فلماذا الهزيمة النفسية امام منطق الهيمنة الخليفية؟ ولماذا الخوف من فرعون وملئه؟ أليس هناك موسى الذي يتحداه ويبطل سحره، ويقول للناس: انه كيد ساحر، ولا يفلح الساحر كيف أتى؟ كيف استطاع الحكم الحاق الهزيمة بنفوس البعض، وأجبرها على اعادة صياغة الخطاب بعناوين خاوية من المعنى كالواقعية واللعب السياسي والتغيير من الداخل؟ فأية واقعية هذه التي تتخلى عن ثوابت الآباء والاجداد؟ ولماذا يكون اوئلك الآباء الذين عاشوا في مطلع القرن الماضي، أكثر وعيا وشجاعة عندما يصفون العائلة الحاكمة باوصافها الحقيقية، في رسائل استغاثاتهم بالعالم الخارجي، وبتوقيعاتهم الشخصية، بدون خوف او وجل؟ بينما يتسابق المتسلقون والوصوليون لاضفاء النعوت التي لا تليق الا بالله العظيم، لحاكم يمارس الظلم بدون حدود؟ وكيف يتم التغاضي، باسم الدين احيانا، عن سلب الاراضي والاموال والاعتداء على النفوس المحترمة؟ كيف يوصف ابطال الوطن الذين يرفعون اصواتهم ضد الظلم، مضحين بحريتهم من اجل حرية الشعب، بالغوغاء والفوضى؟ ولماذا لم نسمع صوتا واحدا من اولئك "الواقعيين" ضد جريمة التجنيس السياسي الذي يمارسه الحكم جهارا نهارا، بدون استحياء او مراعاة لعهد او دين او وطن او شعب؟ لماذا لم يرتفع صوت واحد، باسم الدين، للاحتجاج ضد تجنيس "أصالة" و "مايكل جاكسون" وبقية الاجانب في اطار سياسة بيع الوطن بثمن بخس للمستوطنين الجدد؟

بالأمس، توفي نجل الملك، رحمه الله، وهو في ريعان شبابه، فتسابق البعض وبالغ في تقديم التعازي للحاكم، ولم يمتلك أحد من اولئك شجاعة تقديم النصيحة له، ومخاطبته باعتباره مسؤولا عن امرين اساسيين ساهما، بالاضافة الى قضاء الله، في وفاة الشاب: ازدواجية تطبيق القانون، بالسماح لشاب دون الثامنة عشرة بسياقة السيارة، وانفاق اموال الشعب على افخم السيارات في الوقت الذي يرزح فيه الجياع المطالبون بفرص العمل في سجون البغي الخليفي. لم يمتلك أحد من هؤلاء شجاعة مخاطبة الحاكم بما هو حق، بل سعى لخطب وده بكيل المديح والافراط في ذلك الى حد لا يبعد من الشرك. ألسنا بحاجة الى احياء مقولات الصالحين من اسلافنا الذين يخاطب الواحد منهم طاغية زمانه عندما يعتب عليه لعدم ارتياد قصوره، قائلا: "من أراد الدنيا لا ينصحك، ومن أراد الآخرة لا يصحبك".

وفي خضم التسابق لتسجيل المواقف الرخيصة، يتم التغاضي عن جرائم النظام وظلمه، ويسمح المتسابقون لأنفسهم ان يطأوا أجساد الفقراء ويتسلقوا على أكتافهم للوصول الى مبتغاهم. فأين هي قداسة الانتفاضة المباركة التي عزت عروش الظالمين؟ وأين هي دماء الشهداء التي اعادت الحياة الى اوصال امة كاد الخليفيون القضاء عليها بأساليبهم الماكرة، وسياساتهم الباطشة؟ لماذا لم يتصد هؤلاء لاقامة مجالس الفاتحة على الشهداء الابطال؟ لماذا يسارع البعض، ومنهم من ذاق طعم السجن، لتوجيه اللوم للمطالبين بحقوقهم، واعتبار ذلك تخريبا، بينما يلوذ بالصمت على اكبر جريمة ترتكبها العائلة الخليفية المحتلة بحق البلاد وشعبها وهويتها، وذلك بالسعي الحثيث لتغيير هوية البلاد التاريخية؟

نعيش في زمن رخيص، ولكن ذوي الضمائر الحية من ابناء هذا الوطن، يملكون من عزة النفس ما يدفعهم للحركة بوجه الطغيان، ومواجهة اللصوص والمحتلين، والاصرار على تحقيق مطالب الشعب التاريخية، والتوقيع بعرقهم ودمهم وثائق الحرية والكرامة، والدفاع عن هوية الوطن وتاريخه ومقاومة السفاحين والقتلة والقراصنة، بلا تراجع او تنازل عن حق، او انحناء امام المتجبرين والمتفرعنين.

نقرأ قوائم سجناء الرأي الجدد، فنقول مرة أخرى: ما أشبه الليلة بالبارحة. يعتقل الشباب الابطال ومنهم: جعفر عبد الجبار جعفر مشيمع -من الديه، وأحمد يوسف مشـــيمع -من الديه، ومحمد حسن ســـــيف -المنامة، فننحني اجلالا لهم، لانهم هم الذين يعبرون عن ضمير الشعب وحريته وكرامته، في مقابل المستسلمين والخانعين والمتسلقين. وتسترجع الذاكرة بقية الابطال الذين اعتقلوا في مطلع الشهر بسبب تعبيرهم الحر عن آرائهم الرافضة للاستبداد الخليفي والارهاب السلطوي، فنقف خجولين امام كبريائهم وعمق بصيرتهم واستعلائهم على شياطين الانس والجن، وارتباطهم بالله وحده، مصدر الشرعية والحق. هؤلاء عرفوا ان النظام الجاثم على صدور ابناء البحرين، لا يمتلك شرعية البقاء بعد ان مزق الوثيقة الوحيدة التي منحته تلك الشرعية، فأصبح يحكم بالحديد والنار. هؤلاء الشباب تجاوزونا بمسافات في الوعي والاباء والصمود، وراحوا يقتفون خطى عشاق الشهادة في كربلاء، يستعدون لاحياء ذكراهم، هاتفين بصوت واحد: هيهات منا الذلة.

هؤلاء الابطال يعلمون ان اصواتا سوف تعلو لافراغ الموسم الحسيني من مضامينه التحررية، ولمنع هذا الشعار وغيره بحجة "الحفاظ على المكتسبات". يعلم هؤلاء ان الرواديد الابطال الذين زلزلوا الدنيا تحت اقدام خليفة بن سلمان وزمرته في الثمانينات والتسعينات، اصبحوا مقموعين في ظل الوضع الجديد الذي اصبحوا فيه يقمعون باسم الدين تارة والقانون اخرى. تماما كما قمع الابطال في الجمعيات السياسية بعد ان تم تأميمها من قبل السلطة، وفرض عليه منطق الاستسلام، وبعد ان اخذت كلمات بعض العلماء ذريعة، ليس للتوقيع ضمن قانون الذل والهوان فحسب، بل لازالة كافة الحواجز للمشاركة في المشروع الخليفي عبر مجالسه الصورية. انها ردة خطيرة عن المبادىء التي توافق عليها ابناء البحرين منذ اكثر من ثمانية عقود، وردة على منطق الكرامة والحرية ومقارعة الظلم، واول ضحاياها الصامدون الذين قضوا وطرا من اعمارهم وراء القضبان في الماضي، او الذين يقبعون اليوم في زنزانات التعذيب الخليفية.

نقول لأولئك الحسينيين الصامدين: طوبى لكم هذه الروح الكبيرة، وتعسا لأعدائكم من احفاد "الفاتحين" والمحتلين والمستوطنين، فالله معكم، وهو ناصركم، وقلوب الشعب تخفق بذكركم وحبكم، والباري يحفظكم ويرعاكم، فأنتم عنوان المجد والعزة والخلود والصمود، ولولا أنتم لانتصر الطغاة والظالمون.

أسلحة قمع جديدة لقوات الأمن الخليفية

سلاح اسمه . Pepperball Gunو هو سلاح مصنوع حديثا ، يستخدم من قبل شرطة الشغب لتفريق المتظاهرين. السلاح شبيه لمسدس ال paintballو الذي يستخدم للهو في بعض مرافق اللعب. طور مصنعوا السلاح ال Pepperball Gunلكي ينفث كور (balls) ممتلئة بمادة شبيه لمسيل الدموع و هي ال(Pepper Sprayعوضا عن ال Paint (الطلاء=الصبغ). و ال Pepper Sprayله تأثير كمادة مسيل الدموع (احساس حارق فالعينين و الأنف) من دون أن يتسبب في ضرر دائم أو خطير. و لكن تظل خطورة ال Pepper Spray مشابه جدا لمسيل دموع، و لذلك تستبدل بعض

هذه صورة السلاح

قوات مكافحة الشغب الغربية كور ال Pepper Sprayبكور ممتلئة بالماء و خصوصا اذا تواجد الشيوخ و الأطفال و النساء في المسيرة. و للعلم أيضا فعند تصادم الكور المنطلقة بجسم الانسان فهي تسبب وجعا مزعجا.

وقد إستخدمت القوات المرتزقة هذا السلاح ضد المسيرات الأخيرة المطالبة لاطلاق سراح معتقلي الحرية ، وقامت الداخلية بتدريب القوات الخاصة لهذا السلاح وفنون اخرى كما صرح في الجريدة 26 يناير 2006

للشيخ الجمري

وردة المهتدي

إني فتحتُ بـكـفّك الأبوابـا
و رسمتُ ما بين الدروبِ إيـابا
يا من زرعتَ على السنين سنابلي
و سقيتَ روحي حكمةً و صوابا
يا أيـها الجـمريُّ يا قيثارتي
و اللحنُ صار مع الفؤاد مـذابا
قد جئتُ و الأعيادُ ملءُ جوانـحي
و لبستُ من حللِ القشيبِ ثـيابا
و تعـطرت روحي بأزهارِ اللقا
و السعدُ رفرف جيئةً و ذهـابا
و لقد أتيـتُك و السؤالُ بخافقي
و أرومُ من بعد السؤال جـوابا
هل تشهدُ البحرينُ مثل عطائِـكم؟
برا كريـما عـابدأ أوّابا
و بشـرعةِ الله العزيز سبيـلُه
أحيا الصلاةَ و عانق المحرابا
و أبا حنـونا موئلا لهـمومنا
إن نكتوي الآلامَ و الأنصـابا
إني أحـبُّك يشـهدُ اللهُ الذي
أوحى لخير المرسلـين كتـابا
و الروحُ تسبحُ في هواك و ترتوي
إن كان وردُ الآخريـن سـرابا
يشفيك ربُّ الكـونِ من نـعمائـه
و القلـبُ من آلائه قد طـابا
حتى تعودَ لنا و يزهـو عـمرُنا
و نعودَ نسمعُ من هداك خـطابا
!!

تتمة الإفتتاحية من صفحة 1

الخليفي، ولكن الشيخ حمد حاول التذاكي على ابناء البحرين، وألغى ذلك الدستور بجرة قلم خطها بيده في 14 فبراير 2002، وأدخل البلاد بذلك في أزمة حكم حقيقية.

الشيخ حمد اعتقد ان بامكانه فرض حكمه بالعصا والجزرة، وان تلك السياسة سوف تجبر المواطنين على المشاركة في مشروعه السياسي والالتزام بدستوره غير التعاقدي. ولكنه أصيب بخيبة أمل كبيرة عندما فشل في اقناع المواطنين بالمشاركة في انتخابات مجالسه الصورية في اكتوبر 2002 التي لم يشارك فيها سوى اقل من 40 بالمائة، وفق ما أكدته الارقام التي اصدرتها جمعية "الوفاق" آنذاك. المشكلة ان الجمعية اديرت لاحقا من قبل تيار لا يؤمن بمقاطعة المشروع الخليفي، فسعى لطمس تلك الحقيقة، وسمح للرواية الرسمية بالانتشار، لتكرر ان نسبة المشاركة تجاوزت الخمسين بالمائة. لقد كان امتعاض الشيخ حمد شديدا، فقد سلبت تلك المقاطعة الشرعية الدستورية لحكم عائلته، ولكن مستشاريه الاجانب، شجعوه على الاستمرار في محاولات استقطاب بعض رموز المعارضة وتياراتها السياسية، على أمل ان يشاركوا في الانتخابات الصورية المزمعة قبل نهاية هذا العام. ويأمل الشيخ حمد وعصابته في الحصول على نسبة عالية من المشاركين هذه المرة ليحققوا هدفهم، وهو جر اهل البحرين للتخلي عن حقهم في دستور تعاقدي يكون مصدرا لشرعية الحكم الخليفي، والخضوع لدستور كتبته العائلة الخليفية وفرضته على البلاد، واعتبار تلك المشاركة استفتاء على شرعية الحكم. ولذلك فان من يجر المواطنين للمشاركة في انتخابات مجالس الشيخ حمد، وفقا لدستوره، يرتكب خطأ تاريخيا وخطيئة كبرى، لان ذلك يوفر شرعية لحكم غير شرعي، لم يكتف بتمزيق الوثيقة التعاقدية الوحيدة التي توفر له الشرعية، بل حول القضية بالنسبة للشعب الى مشكلة وجود. فالصراع اليوم اخذ أبعادا جديدة أخطر كثيرا. فاذا نجحت العصابة التي يتزعمها الشيخ حمد في استدراج المواطنين لاقرار الدستور الخليفي، فسوف يحقق هدفه الذي يحلم به، وهو توفر شرعية الحكم بدون ان يكون للشعب دور في صياغة تلك الشرعية. وبالاضافة للوسائل غير الشريفة التي يمارسها لاستدراج المواطنين الى مشروعه، فقد حول الصراع من كونه بين طرفين احدهما يبحث عن شرعية الحكم والوجود (آل خليفة) والآخر مصدر لها، الى صراع بين طرفين: احدهما يفرض الشرعية بأساليب التضليل والاحتواء والتمييع وشراء الضمائر والمواقف، والآخر يصارع من اجل وجوده كهوية تاريخية ودينية وثقافية.

هذه المعادلة واضحة في اذهان المبدئيين الذين قرروا العمل خارج الاطر الرسمية، وأصروا على تحدي شرعية الحكم الخليفي، ورفضوا الانجرار الى اللعبة التي فرضها البيت الخليفي بعناوين جذابة ولكن بلا محتوى مثل "الانتخابات" و "الديمقراطية" و "الاصلاح من الداخل"، لقد أصبح هؤلاء اليوم رقما صعبا جدا في الساحة السياسية البحرينية، فهم الذين هزموا آل خليفة العام الماضي في المحافل الدولية، وهزموهم في ساحات النضال المحلية بالتظاهرات السلمية والمقاومة المدنية، وهزموهم داخل زنزانات التعذيب بصمودهم واصرارهم وثقتهم بالله سبحانه وتعالى. انهم فتية آمنوا بربهم فزادهم هدى، وضرب على قلوبهم. انه تيار يزداد قوة بعد ان حسم رموزه الموقف، واستعدوا نفسيا للمحن، فاذا بهم في صدارة المسيرات، يتلقون رصاص الغدر الخليفي بصدورهم، واذا بهم في باحات المحاكم يساندون المظلومين من سجناء الراي، واذا بهم في المساجد عاكفين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم، ولا يرون الاسلام الا انه عبادة واستسلام لله وحده، وتمرد على من سواه من الطواغيت والفراعنة. اولئك الفتية اليوم شمروا عن سواعد الجد، في مقدمتهم علماء الدين المجاهدون، والمناضلون الذين صنعتهم زنزانات التعذيب الخليفية ردحا من الزمن، والجياع المحرومون الذين سلبت عصابة الشيخ حمد لقمة العيش من افواههم، وسلبت اموال بلادهم واراضيها. الصراع اليوم يأخذ أبعادا جديدة، فهو صراع بين الحق الذي يمثله شعب البحرين بثقافته وتراثه وانسانيته، والباطل الذي يمثله الفراعنة الجدد الذين قرروا مواجهة ابناء البحرين ليس في حقوقهم السياسية فحسب، بل حتى في وجودهم، وسعوا لاستقدام شعب آخر يحل مكانهم، وذلك بسبب أحقادهم التاريخية وعدائهم لدين الله وعباده. هذه الحقائق اصبحت ماثلة امام اهل البحرين وامام الجهات الدولية المعنية، وهي تمثل وقود الحركة الجديدة الآخذة في الصعود والماضية في طريق الحق والعدل، السائرة على هدى من ربها، والتي لا ترجو الا وجهه، ولا تسعى الا لنيل رضاه. ان تاريخا جديدا يبدأ اليوم في ارض اوال، يخطه العلماء المجاهدون، ويسير على هديه المناضلون المؤمنون، ويدعمه المخلصون من ابناء هذا الكوكب، والله ناصره ومعينه، فهو نعم المولى ونعم النصير.